

هويتها العثمانية القديمة التي عفا عليها الزمن، لكنها لم تنجح في إعطائها هوية أوروبية بمعزل عن انتمائها الإسلامي، ولا في تحقيق قفزة اقتصادية أو تقنية ترفعها إلى مرتبة البلدان المتقدمة بالمقارنة مع اليابان مثلاً، تلك الدولة التي اقتبست أحسن ما في الحضارة الأوروبية بدون أحرف لاتينية وبدون فقدان لذاتها الحضارية، رغم أنها هزمت في الحرب العالمية الثانية هزيمة أكثر إذلالاً من هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى.

ما يلفت النظر هو أن الانتماء الإسلامي عاد ليؤكد نفسه بعد بضعة عشرات، ثم استطاع بعد صراع مرير مع أحزاب السلطة الكمالية أن يفرض نفسه كأكبر قوة ديمقراطية في البلاد، وإن النهضة الاقتصادية المتواضعة التي تتمتع بها تركيا حالياً جاءت على يد الإسلاميين وليس الكماليين.

وظفت الكمالية الجيش والانقلابات العسكرية للتخلص من خصومها، كما وظفت لذلك القضاء كوسيلة أكثر احتشاماً، خاصة بعد أن أفلست الانقلابات. أصبح ارتداء الحجاب سبباً كافياً لتعبئة القضاء التركي من أجل إقالة الحكومة ذات التوجهات الإسلامية والمتمتعة بشعبية واسعة، ومن أجل حل الحزب الذي تنتمي إليه. أثارت التعبئة المذكورة حفيظة الأغلبية الساحقة من المواطنين بما في ذلك شريحة كبيرة من العلمانيين أنفسهم، كما استهجن ما حصل الكثير من الأوروبيين (بمن فيهم مسؤولون على أعلى المستويات) الذين لم يفهموا كيف يوظف القضاء ضد إرادة الشعب في دولة ديمقراطية.

لم تقلد الذات العربية التجربة التركية في الإيجابيات، وعلى رأسها الاتحاد وتضامن الجميع والاستماتة في الدفاع عن الأرض في الطرف العصيب، ولم تكن العلمانية العربية، شأنها في ذلك شأن الإسلام السياسي، مهتمة أو مشغولة بتجاوز عقلية التخلف والانحطاط وإتاحة، ولو حد أدنى من الديمقراطية، حد يسمح بقيام دولة المؤسسات والقانون.

التجربة المصرية في عهد محمد علي باشا وأسرته

كان نابليون من الطامعين في إرث الدولة العثمانية، وقد جرد حملته على مصر في نهاية القرن السابع عشر (١٧٩٨هـ/١٧٩٩م)، انتصر على المماليك ودخل القاهرة بدون صعوبات كبيرة، فتحالف العثمانيون والإنكليز ضده. كُسر أسطوله في أبي قير، فاتجه إلى سوريا، لكنه اضطر للتراجع أمام أسوار عكا. أرسل محمد

علي باشا من قبل السلطان لكي يخرج الفرنسيين من مصر، وقد تم له ذلك عام (١٨٠١م). كانت له مطامح كبيرة وقد توفرت لديه المؤهلات العسكرية والسياسية التي تتناسب مع مطامحه. ساند العثمانيين في مناسبات عديدة وتقاضى ثمن ذلك بأن أصبحت مصر ولاية له ولأبنائه وأحفاده من بعده. واجه الحركة الوهابية في نجد (١٨١٨م)، وأعاد الحجاز لسلطة العثمانيين، واندفع نحو السودان وأسس مدينة الخرطوم، وراح يسابق الإنكليز من أجل السيطرة والنفوذ (١٨٢٠ - ١٨٢٢م). أرسل ابنه إبراهيم إلى جنوب اليونان فأخمد الحركة الاستقلالية هناك وأعاد المنطقة إلى النفوذ العثماني (١٨٢٤ - ١٨٢٧م) ولو إلى حين.

أما على الصعيد الداخلي، فقد بدأ عهده (١٨٠٥ - ١٨٤٨م) بتصفية بقايا المماليك الذي تحولوا إلى إنكشارية مصرية متطفلة، أولئك العساكر الذين لم يصمدوا أمام نابليون. قتل في وليمة أو مذبحه القلعة نحو ٥٠٠ من زعمائهم وباشاواتهم، وذلك قبل أن ينجح العثمانيون في تصفية الانكشارية لديهم، ثم شرع في تطبيق مشروع لتحديث مصر لو أتاحت له الاستمرارية لتصنعت البلاد في زمن التصنيع ولحقت بالعصر منذ ذلك الحين، ولتغير وجهها وربما وجه المنطقة معها قبل دخول القرن العشرين. لم يكن محمد علي منظرًا ولا فقيهاً، بل كان ديكتاتوراً مستبدًا، ولكن على درجة عالية من الاستنارة. كان عملياً وواعياً لروح العصر في وقت كانت فيه الذات العربية تتشاءب وهي سكرانة الفؤاد لا تفرق بين الكسل والقدر ولا بين التواكل والتوكل، ولسان حالها يردد مقولات مثل:

دع المقادير تجري في أعنتها ولا تبستنن إلا خالي البال،
أو:

دع الأيام تفعل ما تشاء وطب نفساً إذا حكم القضاء
بدأ بتحديث الإدارة والجيش وأرسل البعثات للتكوين العسكري والتقني في الخارج. صادر إقطاعيات المماليك وأنهى امتيازاتهم. استورد الآلات والمعدات الأوروبية، وأنشأ مراكز لتكوين الأطباء والمهندسين والكيميائيين، وأسس أكاديمية عسكرية وأخرى بحرية، وأصبح إتقان التكوين على الطريقة الأوروبية (الفرنسية خاصة) شرطاً للوصول إلى المناصب الهامة في الجيش والإدارة. أنشأ أول مطبعة للدولة في بولاق كما صدرت في عهده أول جريدة رسمية. أثبت جيشه الحديث كفاءته الميدانية في الحجاز والسودان والحبشة واليونان وسورية، بل إنه تغلغل في أعماق الأناضول وهزم جيش السلطان، ما دفع هذا الأخير للتحالف مع الإنكليز

من أجل إيقاف محمد علي (صلح كوتاهية ١٨٣٣م)، بعد أن تأكد لهؤلاء أن دولته الجديدة أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على مصالحهم. تم التفاهم مع محمد علي بعد أن تنازلت له الدولة العثمانية عن ولاية سورية (له ولكن ليس لأولاده من بعده). هكذا بسط نفوذه على مصر والسودان (الذي أصبح يعرف بالسودان المصري) وسورية إضافة إلى أنه كان صاحب النفوذ الفعلي في الحجاز.

تباطأت وتيرة الإصلاح بعد محمد علي وابنه إبراهيم (توفيا في السنة نفسها ١٨٤٨م)، بسبب تأمر الإنكليز، ومقاومة أصحاب المصالح من المحافظين وغياب الوعي لدى الأكثرية الساحقة من السكان، ثم استؤنفت في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩م) الذي كان مولعاً بتقليد الغرب، وقد عني بالموصلات وخاصة السكك الحديدية، وبنى السدود وطور قطاع الري وحُدثت في عهده زراعة القطن، وافتتحت قناة السويس (١٨٦٩م). تضخمت نفقات الإصلاح والمصاريف الناتجة عن البذخ والإسراف، ما أدى إلى ارتفاع العجز المالي للدولة الذي راح يتزايد رغم زيادة حاصلاتها من زراعة القطن الذي ارتفعت أسعاره بسبب الحرب الأهلية الأمريكية آنذاك. تفاقم العجز المالي بعد افتتاح قناة السويس حتى أفلست الدولة (١٨٧٥م) وأصبحت ماليتها تحت رقابة الإنكليز، وانتقلت إليهم نتيجة لذلك حصتها من ملكية قناة السويس.

أدى الأمر إلى انقسام في الرأي العام وحدثت اضطرابات شعبية بلغت ذروتها في حركة أحمد عرابي ضد القصر وضد الإنكليز سنة (١٨٨١م)، وقد استغل الإنكليز تلك الحركة فقاموا باحتلال مصر عام (١٨٨٢م). على الرغم من أن حركة عرابي كانت مشحونة بالعواطف الوطنية الجياشة، فقد ظلت أقرب إلى عملية احتجاج شعبي حققت أهدافها بالضغط على الخديوي إسماعيل الذي اضطر نتيجة لذلك لعزل رئيس الوزراء رياض باشا (١٨٨١م). جاءت بعدها وزارة شريف باشا الأكثر تحمساً للإصلاح بترحيب من الأمة، فبدأت بوضع دستور للبلاد لم يعجب الإنكليز الذين ضغطوا لإعاقه إقراره، ما دفع رئيس الوزراء الجديد إلى الاستقالة، فجاءت وزارة أخرى في العام التالي برئاسة محمود سامي البارودي وكانت متماشية مع رغبة الأمة، وقد شغل فيها أحمد عرابي منصب وزير الجهادية أو ما يقابل وزير الدفاع في أيامنا.

أعلنت الحكومة الجديدة الدستور الذي طال انتظاره والذي صدر بمرسوم خديوي عام (١٨٨٢م)، إلا أن الخلاف لم يلبث أن نشب بين الخديوي ووزارة

البارودي حول أحكام تتعلق بالسيادة العسكرية، أحكام لم تلاق قبولاً لدى الإنكليز. كان الخديوي إسماعيل يكره تدخل الإنكليز في شؤون دولته، إلا أنه لم يكن يجرؤ على إغضابهم بل يميل لمسايرتهم باعتبارهم القوة المهيمنة في المنطقة في ذلك الوقت. استحكم الخلاف ولم يستطع الطرفان إيجاد حل له، فأرسل المستعمر أسطوله إلى الإسكندرية، ثم وجه قنصلاً إنكلترا وفرنسا مذكرة إلى حكومة البارودي مطالبة باستقلالها، وبإبعاد عرابي عن مصر مؤقتاً مع عدم المس بامتيازاته من رتبة ومرتب.

استقلت حكومة البارودي بعد أن تخلى عنها الخديوي لصالح الإنكليز، أما عرابي الذي كان يفترض أن يتخلى عن منصبه بعد أن استقلت الحكومة التي ينتمي إليها، فقد رفض الاعتزال مراهناً على حماسة الجماهير ودعمها العاطفي. لم تكن حركة عرابي ثورة منظمة هادفة على مستوى المواجهة مع الإنكليز، وقد كشف إقحام الجيش المصري فيها عن مدى ما آلت إليه حاله من الانحلال وقلة الخبرة والانضباط، حتى أن الإنكليز استطاعوا أن يفاجئوا القوات المصرية في معركة التل الكبير في الليل وهي نائمة ويعتقلوا أحمد عرابي نفسه قبل أن يستكمل ارتداء لباسه العسكري، وتم بعد ذلك نفيه إلى جزيرة سيلان. يرى البعض أن السبب من وراء حركة عرابي كان ذا صلة وثيقة بالنزاع بين الضباط من أصل مصري وأولئك المنحدرين من أصول تركية أو شركسية، والذين كانوا يتمتعون بامتيازات لم تكن متاحة للضباط المصريين.

المهم أن حركة عرابي قدمت سابقة ذات مغزى كبير فيما يتعلق بالنزاع الذي طالما تكرر ولا يزال يتكرر بين «السياسيين المعتدلين» و«الثوريين المغامرين». الفريق الأول يرى أن التعقل وقبول المر خير من الانسياق وراء العواطف والمجازفات التي تقود إلى قبول ما هو أمر، أما الفريق الثاني فيرى أنه لا تجوز المساومة على المبادئ الوطنية مهما كانت الظروف والأحوال. الجدير بالذكر أن الزعيم الإصلاحي محمد عبده كان من أنصار الروية والتعقل، لكنه اضطر على كره منه إلى الانحياز إلى فريق عرابي، ذلك الفريق الذي لم يستطع التحرر من القطبية الثنائية لدى الذات العربية، حيث تمحورت الأمور عنده في خيار حاد بين أمرين لا ثالث لهما: الوطنية والوقوف مع الشعب أو الخيانة والوقوف مع الخديوي والإنكليز. لاقى محمد عبده الكثير من العنت والمرارة والأذى من الطرفين كليهما نتيجة لتردده بين «العقل والعاطفة»، وقد عانى مثل ذلك الشاعر المشهور أحمد شوقي الذي بدأ بدم عرابي قائلاً:

صغار في الذهاب وفي الإياب أهذا كل شأنك يا عرابي

ثم ندم على ذلك فيما بعد أشد الندم.

بدا واضحاً في أواخر القرن التاسع عشر رغم الاحتلال الأجنبي أن عملية التحديث في مصر لم تخدم جذوتها، فقد تابعت، على الطريقة العثمانية آنذاك، الإصلاحات في مجال القانون وأصبحت القوانين الجديدة تتماشى مع القوانين الفرنسية في مختلف المجالات، باستثناء الأحوال الشخصية. ظهرت بفضل التكوين العصري والاحتكاك بالغرب منذ حملة نابليون طبقة جديدة ضيقة من المثقفين الوطنيين الواعين والمفتحين على الغرب، ومن ذوي المصلحة الأكيدة في استمرارية عملية الإصلاح وإخراج الأجنبي من مصر، كان على رأس هؤلاء سعد زغلول مؤسس حزب الوفد الذي لعب دوراً كبيراً في إخراج الإنكليز والاعتراف باستقلال البلاد عام (١٩٢٢م)، ومن ثم الضغط على الملك من أجل الدستورية. أدت أجواء الحرية الفكرية التي رافقت عملية التحديث إلى بروز عدد كبير من الكتاب والمفكرين والمصلحين والسياسيين وغيرهم من رواد التوعية (مثل الطهطاوي، محمد عبده، المنفلوطي، مصطفى كامل، أديب إسحق، لطفي السيد..)، وأكثر هؤلاء من تلامذة جمال الدين الأفغاني الذي كان بحق موقفاً للعقول أثناء فترة إقامته في مصر (١٨٧١ - ١٨٧٩م).

شُرع أيضاً في الإصلاح التدريجي للأزهر معقل الفقه التقليدي المحافظ، وكان لظهور الصحف والمجلات (مثل الوقائع المصرية، مصر، الأهرام، الهلال، المنار) دور هام في عملية التوعية والتنوير. لم تنح لغالبية السكان في ذلك الوقت فرص التعليم المدرسي الحديث، فبقيت على التعليم الشرعي التقليدي الذي لا محل فيه للتقنيات أو العلوم العصرية. أما غالبية الفقهاء وعلماء الدين وغيرهم من المحافظين فلم يكونوا مرتاحين لعملية التحديث بالنظر لأنها كانت تهدد مصالحهم القريبة، وكذا لكونهم غير قادرين على مواكبتها. وقد لقي المصلح الجريء محمد عبده الذي قال بوجود تحرير العقول من «قيد التقليد» الكثير من المتاعب معهم ومع الأزهر بسبب خروجه عما هو مألوف لديهم.

كانت الدولة الوطنية الحديثة هي هدف دعاة الإصلاح على اختلاف مشاربهم، ولم تكن هناك انقسامات فيما بينهم، بل كان هناك حوار صحي مفيد، وكانت مجالس الأفغاني تضم، إلى جانب الإسلاميين، وطنيين ممن هم أقرب إلى العلمانية مثل سعد زغلول ولطفي السيد، لكن الأمور بدأت تتبدل بدخول متغيرات

جديدة مع نهاية الحرب العالمية الأولى. اعتقل سعد زغلول، زعيم حزب الوفد الذي ركز على المطالبة باستقلال مصر بالوسائل السلمية، ونفي إلى مالطة، لكن الجماهير الشعبية رأت فيه بطلاً وطنياً فالتفت حوله وساندته، وحصلت مصر على الاستقلال في عام (١٩٢٢م)، ذلك الاستقلال الذي احتفظ الإنكليز بموجبه بمراقبة قناة السويس وأمور الدفاع وحماية المصالح الأجنبية.

كان استقلالاً منقوصاً لكن خطوة مهمة إلى الأمام تلتها خطوات أخرى، فقد أعلنت مصر ملكية دستورية في العام التالي (١٩٢٣م)، وثبت بذلك ولو رمزياً مبدأ سيادة الشعب، وأصبح التعليم الحديث إجبارياً في المرحلة الابتدائية، لكن عملية تحديث الأزهر تعثرت بعد أن حاول العلمانيون مراقبة التعليم الشرعي.

بدلاً من أن يستوعب المحافظون من الفقهاء والعلماء رسالة الإصلاح ويُعدوا أنفسهم لحوار مسؤول ومفيد مع الإصلاحيين الأكثر اعتدالاً بهذا الشأن، فقد لجؤوا إلى المزايدة عليهم، مشيرين إلى أن الإصلاحات قاصرة وهزيلة ولم تحقق الاستقلال الفعلي للبلد. المزايدة على عكس تقديم البديل الأنسب هي دوماً عملية غير مجدية غير أنها سهلة وجذابة، خاصة لكسب جماهير البسطاء من ضعيفي الوعي. أضعف الانقسام عملية الإصلاح وقوى الملك والإنكليز. اشتد ذلك الانقسام بعد انسحاب الأتراك من المشرق واختلاط الطموحات العربية الساخنة بأوهام وأحلام الشريف حسين، وكان من بين تلك الأحلام خلافة الخلافة التي أطيح بها في تركيا.

أدى سقوط الخلافة في تركيا إلى تصدع في صفوف الإسلاميين، وكانت نقطة الخلاف هي ما إذا كانت الخلافة واجباً شرعياً أم لا. برز بهذا الخصوص خلال فترة العشرينات رأيان: الأول يقول بوجوبها شرعاً، وقد دافع عنه محمد رشيد رضا (تلميذ محمد عبده) الذي ألف في هذا الموضوع كتاباً سماه «الخلافة». أما الرأي الثاني فلا يقول بوجوبها، على أساس أنها قضية سياسية محضنة وليست جزءاً من الدين. مثل هذا الرأي الشيخ علي عبد الرزاق، وهو أزهري وضع في ذلك مؤلفاً أسماه «الإسلام وأصول الحكم»، وقد تعرض بسبب رأيه إلى الفصل من الأزهر وجرت محاكمته من قبل «هيئة لكبار العلماء» بالأزهر. الظاهر أن السيد عبد الرزاق لم يقصد فقط عندما خرج برأيه الجسور الرد على القائلين بوجوب الخلافة، إنما أراد أيضاً قطع الطريق على الملك فؤاد الذي كان يتطلع أيضاً مثل الشريف حسين إلى منصب الخلافة. ظهر في مصر تنظيم الإخوان المسلمين على يد السيد حسن

البنا الذي قال بوجود الخلافة، لكن دعوته كانت بالدرجة الأولى أخلاقية قبل أن تكون سياسية.

المهم أنه كان هناك في مصر رأي شبه موحد يؤيد الإصلاح في إطار دولة وطنية حديثة، فأصبح هناك رأيان بعد أن اتضح أن معظم الإسلاميين لم يكونوا متحمسين لمفهوم الدولة الوطنية أو دولة المواطنة بقدر ما كان حماسهم لصالح «استعادة أمجاد دولة الخلافة». نالت مصر استقلالها التام سنة (١٩٣٦م)، وظل حزب الوفد حزب الأغلبية الذي قام بتشكيل الوزارات التي تعاقبت على مصر حتى سقوط الملكية عام (١٩٥٢م). فقد الكثير من الوفديين حماسهم للإصلاح وبدؤوا يميلون إلى التحالف مع الملك للاستئثار بالسلطة، إلى أن جاءت حرب (١٩٤٨م) لتكشف ضعف مصر وتعثرها. استمرت مع ذلك الصحوة الفكرية والثقافية وظل المجتمع المدني قوياً نسبياً، حيث أن الدولة لم تضيق على الحريات العامة ولا على التعددية أو حرية الصحافة.

كان الملك فاروق، على عكس محمد علي الذي اقتبس من أوروبا ما استعان به على تقوية البلاد والنهوض بها من غير أن يفقد أصالته أو يبدل حتى زيّه أو جلسته، قليل الاستنارة متعلقاً بقيم الاستهلاك الغربية منغمساً في اللهو، وكان الفساد مستشرياً من حوله. تفاقمت في عهده الفوارق الطبقية والاجتماعية التي تميزت بوجود أكثرية ساحقة محبطة وقليلة الوعي في مقابل الأقلية التي بدت محظوظة من الناحية الاقتصادية على الأقل. كان هذا مما مهد الأجواء لثورة يوليو (١٩٥٢م)، التي أرادت أن تصلح الأمور لكنها أدخلت، ولو عن غير قصد، مصر وغيرها من البلدان العربية في متاهات عهد جديد بعد ترسخ مبدأ الاحتكار الشمولي للسلطة.

الحركة الوهابية والدولة السعودية

ظل وسط شبه الجزيرة العربية منفصلاً عن العثمانيين وعن العالم الخارجي على السواء. ظهر الداعية محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩١م) في نجد، في مجتمع بدوي أقرب إلى البساطة والانغلاق والغربة عن مفهوم الدولة. كان متأثراً بالمذهب الفقهي الحنبلي المحافظ وبأفكار المجدد الإسلامي ابن تيمية الذي ظهر في القرن السابع الهجري في عهد الاكتساح المغولي للمشرق، وكذا بابن القيم الجوزي الذي تتلمذ على ابن تيمية. الثلاثة المعنيون (بمن فيهم ابن حنبل) أعلام بارزون ومنارات للفكر الحر الجريء، ولكن الإسلام أوسع من أن يختزل في